حاجة الى الافتقار واما ثانيا فلان الارتباط الافتقاري الذي لاحد
المعلولين الى الاخر ان كان كافتقار المعلول الى العلة الموجبة فهو كاف للتلازم
ولا دخل لعلة الثالث لهما قطعا والا فلا يفيد ذلك الافتقار التلازم واما
ثالثا فلانه لو سلم ذلك فلا دخل لايقاع الثالث ذلك الافتقار قطعا اذ لو
حصل ذلك الافتقار بنفسه لكفى والله اعلم ثم اعلم انه قال الشيخ المقتول
في حكمة الاشراق وما ظن بعض اهل العلم انه لا يتصور شيئان كل منهما مع الاخر
بالضرورة ينقض عليه بالمتضائفين فانه لا يتصور وجود كل منهما الا مع
الاخر ورد عليه الصدر الشهيد بان في المتضائفين يتصور افتقار ايضا
فان التحقيق يفتقر كل منهما الى معروض الاخر والمشهور بين جزء كل منهما
الى جزء الاخر كما قال الطوسي وهو فاسد فان المتضائفين نفسهما متلازمان
فالافتقار الذي لكل منهما الى معروض الاخر افتقار في امر اجنبي من التلازمين
فثبت التلازم بين المعين من غير افتقار ثم قال وحجته ان كل واحد منهما
ان استغنى عن الاخر فصح وجوده من دونه وان كان لكل واحد منهما مدخل
في وجود الاخر فيتوقف كل منهما على الاخر وان كان لاحدهما مدخل في وجود
الاخر فيتقدم تلازميته وهذا اذا منع لا يقدر على اقامة الحجة عليه ثم هو بعينه
متوجه في المتضائفين في وجودهما العيني وفي وجوب تعقلهما معا وربما
يستثني هذا القائل المتضائفين عن القاعدة ومن جملة المغالطة ان يثبت
قاعدة بحجة ثم يستثني عنها شيء يكون نسبة الحجة اليه والى غيره على السواء
فيما يدخل تحت القاعدة من دون حجة قال المص وذلك فيما لا دليل عليه وما ذكروا
من لزوم الانفراد ولولا علاقة العلية غير شامل لما عرفت ثم قال ميرزا جان
بوجوه
وربما يستدل على بطلانه بان عدم عدم الواجب تعالى شانه متلازم

بالضرورة

بالضرورة وما وقع من التصير النصير الطوسي انهما متحدان فمردود
او ماول بان ذلك باعتبار المصداق واذا كان عدم الواجب ممتنعا لذاته
فعدم ذلك العدم واجب وغير مستند الى امر اخر لان احد النقيضين
اذا كان ممتنعا كان النقيض الاخر ضروريا لذاته لانه لو لم يكن ضروريا
لذاته لانه لو لم يكن ضروريا لكان اما ممتنعا فيلزم ارتفاع النقيضين
او ممكنا فيلزم امكان ارتفاع النقيضين وامكان المحال محال كذا في
الحاشية وبين في الحكمة ان وجوده غير معلل فبين الوجود وعدم العدم
تلازم بلا علية فتدبر علية لا يقال ان العدم لا يضاف الى العدم
ما لم يعتبر له نحو من الثبوت فعدم العدم ان اريد به عدم عدم
البسيط فغير معقول وان اريد عدم العدم الثابت فذلك ليس
نقيضا للعدم البسيط الذي يستحيل على ذاته تعالى وتقدس لانا
نقول العدم مستحيل على ذاته تعالى وتقدس مطلقا بسيطا كان
او ثابتا كيف العدم الثابت اخص من العدم البسيط وامتناع
الاعم مستلزم لامتناع الاخص وغاية ما يجاب ان منشاء انتزاع
عدم العدم والوجود نفس ذاته تعالى ونحن انما نشترط علاقة
العلية بين المتلازمين الذين لا يكون منشاهما واحدا وليس هذا
تخصيصا للقاعدة بل التخصص لوجب ذلك والسر فيه ان المنشاء
في الانتزاعيات قايم مقام العلة هذا والله اعلم بالصواب ثم اعلم
ان حقيقة التلازم كون الشيء ابيا عن التحقق في الواقع الا وتحقق
الاخر وبالعكس وهذا المعنى قد يتحقق بين المستحيلين كما سينكشف
فذلك لا يوجب كون احدهما علة للاخر او كونهما معلولي ثالث

صدر الشيرازي

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)